

# AL-HOCOUC

REVUE LEGISLATIVE, JUDICIAIRE,

HISTORIQUE ET LITTERAIRE

Paraissant au Caire (Egypte)

chaque Samedi

Fondateur

EMIN SCHEMEIL

Directeurs - Redacteurs

S. Bostros & Ibrahim jammal

ABONNEMENT

P. T. 96 112 (Fr. 25) par an

payables d'avance

Vol. XIV N. 9

# الحقوق

## الحقوق

حقوقية قضائية أدبية تاريخية  
نصدر بمصر القاهرة كل سبت  
مؤسسها « أمين شميل »  
يديرها ويحررها  
سليم بسترس وإبراهيم جمال المحاميان  
اشتراكها السنوي  
٩٦ غرشاً داغاً ونصف (٢٥ فرنكا)  
تدفع سلفاً

( إدارة الجريدة بشارع عابدين نمرة ٢٩ امام جامع الكخيا )

هذه الجريدة مقررة رسمياً لنشر الاعلانات ومنشورات لجنة المراقبة القضائية

## القسم القضائي

{ ٢٦ }

نقض وإبرام - ٢٠ يناير سنة ١٩٠٠  
إبراهيم سيد احمد ومحمد ابو العز - ضد - النيابة  
علانية الجلسات  
نصت المادة ١٣١ من قانون تحقيق الجنايات  
على ان تكون الجلسة علانية والا كان العمل  
لاغياً - فاذا لم يثبت في محضر الجلسة أو في  
الحكم ان الجلسة كانت علانية لا يمكن ان يفهم  
الخلاف ولا ان يقال الخلاف الا اذا تقرر  
بتزوير ذلك .

ان محكمة النقض والابرام المشكلة تحت رئاسة  
صالح ثابت باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات  
مسبو دوهلس وقاسم أمين بك ويوسف شوقي  
بك ومستر هالتون قضاة ومحمد صفوت بك  
الافوكاتو العمومي - ومحمد علي افندي بمودي  
كاتب الجلسة أصدرت الحكم الآتي

في الطعن المقدم من إبراهيم سيد احمد  
ممتصر عمره ٤٥ سنة صناعته فقي ومقيم بناحية  
سمادون  
محمد ابو العزم ممتصر عمره ٤٥ سنة صناعته  
فلاح ومقيم بناحية سمادون

## ضد

النيابة العمومية في قضيتها نمرة ٥٥٥ - سنة ٩٩  
المقيدة بالجدول العمومي نمرة ٥٥٥ سنة ٩٩

## وقائع الدعوى

النيابة العمومية اتهمت إبراهيم سيد احمد  
ممتصر واحد ابو العزم ممتصر المذكورين بقتل  
بدوي ولد إبراهيم إبراهيم البدوي عمداً مع سبق  
الاصرار بواسطة كتم النفس وذلك يوم ٣ فبراير  
سنة ١٨٩٩ باراضى ناحية سمادون  
وطلبت عقابهما بمقتضى المادة ( ٢٠٨ )  
عقوبات

ومحكمة طنطا الابتدائية الاهلية حكمت  
بتاريخ ٢٢ مارث سنة ١٨٩٩ عملاً بالمواد ( ٢١٣ )  
و ( ٣٥٢ و ٢٠ و ٤٩ ) عقوبات حضورياً على  
كل من المتهمين بالاشغال الشاقة مدة عشرة سنين  
يخصم منها مدة الحبس الاحتياطي وبمستلزمات هذه  
العقوبة والزامهما بطريق التضامن بالمصاريف  
وان لم يدفعا يعاملا بالمادة ( ٤٩ ) عقوبات )  
فالحكم عليهما استئنافاً هذا الحكم ونيابة  
الاستئناف طلبت تأييده

ومحكمة الاستئناف حكمت بتاريخ ٢٠ يونيو  
سنة ٩٩ طبقاً للمراد ( ٢١٣ و ٣٥٢ و ٢٠ و ٢٤ )  
( ٤٩ ) عقوبات حضورياً بتأييد الحكم المستأنف  
والزمت المحكوم عليهما بالمصاريف وان لم يدفعا  
يعاملا بالمادة ( ٤٩ ) عقوبات

وفي يوم الاربع ٢١ يونيو سنة ٩٩ تقرر بقم  
الكتاب من المحكوم عليهما برغبتهما النظر في  
هذا الحكم أمام محكمة النقض والابرام طبقاً  
للمادة ( ٢٢٠ ) جنابات

فبعد سماع طلبات النيابة العمومية وأقوال  
المحامي عن المتهمين والاطلاع على أوراق القضية  
والمدادولة قانوناً

من حيث ان طلب النقض والابرام تقدم  
في الميعاد القانوني فهو مقبول شكلاً

وحيث انه لم يذكر في محضري جلسة أول  
١٣ يونيو سنة ٩٩ ان الجلسة التي حصلت فيها المرافعة  
والجلسة التي توفش فيها الطيب قد انعقدتا  
علانية

وحيث ان علانية الجلسات هو أمر جوهري  
يجب اتباعه في جميع الاجراءات المتعلقة بالمرافعات  
القانونية الا اذا صدر قرار بجعل الجلسة سرية  
وذلك يتضح من الاوراق المقيدة باتباع الاجراءات  
الجوهرية لا بالتحقيق ولا بمجرد القرينة

وحيث ان كل ما لم يثبت في محضر الجلسة  
لا يعتبر معلوماً ولا يمكن قبول ادنى طعن الا اذا  
تقرر بتزوير ذلك

وحيث ان الاجراءات السابقة على الحكم  
المطعون فيه معينة في جوهرها ويكتفي اذن بقبول  
هذا الوجه وبعدم الالتفات الى اوجه النقض  
الاخرى والحكم بالحالة القضائية امام محكمة

استئناف مشكلة بهيئة غير الهيئة الاولى .

### فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة بقبول النقض والابرار  
المقدم من المحكوم عليهما وبالفاء الحكم للمطعون  
فيه وباحالة القضية على دائرة استئناف أخرى  
للاحكم فيها مجدداً وعلى الحكومة المصاريف

\*\*\*

### ٢٧

نقض و ابرار - ٣ يونيه سنة ٩٩

أحمد حسن - ضد - النيابة

المود وتاريخ السوابق

لتطبيق مواد المود يجب حتماً بيان  
السابقة المنسوبة للمتهم مع بيان تاريخها ليعلم اذا  
كانت التهمة الثانية وقعت في مدة الخمس سنين  
التالية للاولى أم لا

وهذا المبدأ سرت عليه دائماً المحاكم الفرنسية  
ومحكمة النقض المصرية فاصدرت جملة أحكام به

ان محكمة النقض والابرار المشكلة تحت  
رئاسة سعادة صالح ثابت باشا رئيس المحكمة  
وبحضور حضرات مسيو دو هلس ومحمد مجدي  
بك وبجي ابراهيم بك ومستر كوغلن قضاء  
ومحمد صفوت بك الافوكاتو العمومي لدى المحاكم  
الاهلية ومحمد علي سعودي اقندي كاتب الجلسة  
أصدرت الحكم الآتي

في طلب النقض والابرار المقدم من أحمد  
حسن عمره ١٩ سنة حائوتي من كفر الطماعين  
ضد

النيابة العمومية في قضيتها نمرة ٩٦ سنة ٩٩  
المقيدة بالجدول العمومي نمرة ٣٢٤ سنة ٩٩

### وقائع الدعوى

النيابة العمومية اتهمت المذكور وآخرين  
بالمضاربة معاً في ١٢ ديسمبر سنة ٩٨ بالفورية

ومحكمة عابدين الجزئية حكمت حضورياً  
في ٢١ ديسمبر سنة ٩٨ طبقاً للمواد ٢٢٠ و ١٢  
و ١٨ عقوبات بحبس كل من المتهمين شهرين  
والزامهم بالمصاريف  
والمتهمون استأنفوا هذا الحكم

وفي ١٤ مارس سنة ٩٩ حكمت محكمة مصر  
بصفة استئنافية طبقاً للمواد ١٥٨ جنابات ٢٢٠  
و ١٢ و ١٨ و ٣٥٢ عقوبات حضورياً بالنسبة  
لاحد الشريف وغيباً بالنسبة لمحمد القلعاوي  
وأحمد حسن بقبول الاستئناف شكلاً وموضوعاً  
بتعديل الحكم المستأنف بالنسبة لاحد الشريف  
والاكتفاء بحبس ثمانية أيام وتأنيده بالنسبة لمحمد  
القلعاوي وأحمد حسن والزامهم بالمصاريف  
فان لم يدفعوا يعاملوا طبقاً للقانون

وفي يوم ١٠ و ١١ ابريل سنة ٩٩ عارض  
المحكوم عليهما غيبياً في هذا الحكم والمحكمة  
المذكورة حكمت في ١٨ ابريل سنة ٩٩ طبقاً  
للمواد بادية الذكر والمادة ١٨٦ جنابات بسقوط  
المعارضة واعتبارها كأن لم تكن وألزمت المعارضين  
بالمصاريف وان لم يدفعوا يعاملوا طبقاً للقانون

وفي يوم الاربعاء ٢٦ ابريل سنة ٩٩ قرر  
بقلم كتاب محكمة مصر الابتدائية من أحمد حسن  
أحد المحكوم عليهما برغبته النظر في هذا الحكم  
أمام محكمة النقض والابرار

فبعد سماع طلبات النيابة العمومية والحامي  
عن المتهم والاطلاع على أوراق القضية والمداولة  
في ذلك قانوناً

من حيث ان محكمة ثاني درجه حكمت على  
المتهم باعتبار ان له سابقة وذكرت في حكمها  
المطعون فيه المواد ٢٢٠ و ١٢ و ١٨ و ٣٥٢  
عقوبات ومع ذلك فلم تدين تاريخ السابقة ولا  
نوعها

وحيث انه يجب حتماً بيان السابقة التي نسبت  
للمتهم مع بيان تاريخها حتى يعلم انها مستوفية  
الشروط القانونية وليعلم ان كانت التهمة الثانية  
وقعت في الخمس سنين التالية للاولى أم لا

وحيث ان ذلك من الواجه المهمة المبطله  
للحكم المطعون فيه

وحيث انه فضلاً عن ذلك فان القول بان  
المتهمين تضاربوا بجهة الفورية ليس بكاف لبيان  
الواقعة

وحيث انه يجب الفاء الحكم للمطعون فيه  
وابحالة الدعوى على محكمة استئناف أخرى  
للاحكم فيها مجدداً طبقاً للمادة ٢٢٠ و ٢٢٢  
جنابات

### فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة بقبول طلب النقض والابرار  
المقدم من المحكوم عليه وبالفاء الحكم للمطعون  
فيه وباحالة القضية على محكمة طنطا للنظر والفصل  
فيها مجدداً وعلى الحكومة المصاريف

\*\*\*

### ٢٨

نقض و ابرار - ١٧ يونيه سنة ٩٩

النيابة - ضد - احمد عجي

الهرب من المراقبة . والجرح المستمرة

يجب اعتبار الهرب من المراقبة القضائية  
من الجرح المستمرة التي لا تسقط اقامة الدعوى  
العمومية فيها الا بمضي ثلاث سنين من تاريخ  
انقطاعها لا المنقطعة التي تسقط بمضي المدة المذكورة  
من تاريخ ارتكابها والهرب هو عبارة عن وجود  
المحكوم عليه بالمراقبة في محل ختمت عليه  
الحكومة الوجود فيه او عدم وجوده في محل  
تعين عليه الوجود فيه وما دام انه خالف ما هو مأمور  
به يكون متلبساً بجرح الهرب ولا تسقط عنه  
الا بمزور تلك المدة على عهد ضبطه

ان محكمة النقض والابرار المشكلة تحت  
رئاسة سعادة صالح ثابت باشا رئيس المحكمة  
وبحضور حضرات سعد زغلول بك وبوسف  
شوقي بك ومستر كوغلن واحد زبور بك قضاء  
ومحمد صفوت بك الافوكاتو العمومي لدى



المحاكم الاهلية ومحمد علي سعودي افندي كاتب  
الجلسة

أصدر الحكم الآتي

في الطعن المقدم من النيابة العمومية في  
تقضيتها نمرة ١١٤ سنة ٩٩ المقيدة بالجدول العمومي  
بنمرة ٣٨٠ سنة ٩٩

ضد

احمد عجمي عمره ٤٠ سنة بدون صناعة من  
السويس

وقائع الدعوى

النيابة العمومية اتهمت المذكور بأنه هرب  
من تحت المراقبة في ٢٧ مارث سنة ٩٥ بالسويس  
وضبط في ٩ مارس سنة ٩٩ وطلبت عقابه بالمادة  
٥٥ عقوبات

ومحكمة بور سعيد الجزئية حكمت في ٦  
ابريل سنة ٩٩ بحجسه شهراً واحداً وبالمصاريف  
فالتهم استأنف هذا الحكم والنيابة طلبت  
تأييد الحكم الابتدائي

ومحكمة الزقازيق بصفة استئنافية حكمت  
طبقاً للمادة ٦ من دكريتو ٣ نوفمبر سنة ٩٠  
والمادة ١٧٧ جنائيات الممدلة بذكريتو ٩ يولييه سنة  
٩١ والمادة ١٧١ جنائيات حضورياً بقبول الاستئناف  
شكلاً وموضوعاً بالغاء الحكم وبراءة احمد العجمي  
مما اسند اليه في هذه القضية وبالإفراج عنه فوراً  
ان لم يكن مجبوساً لسبب آخر ورفع المصاريف  
على الخزينة وهذا الحكم صدر بتاريخ ١٥ مايو  
سنة ٩٩

وفي يوم الثلاثاء ١٦ مايو سنة ٩٩ تقرر من  
رئيس النيابة العمومية بالزقازيق بقلم كتاب  
المحكمة المذكورة برغبته النظر في هذا الحكم  
امام محكمة النقض والابرار وقد تقرر بوجه  
النقض المرفوع عن ذلك

فبعد سماع طلبات النيابة العمومية والاطلاع  
على اوراق القضية والمداولة في ذلك قانوناً

من حيث ان النقض والابرار مبني على ان  
الحكم المطعون فيه اعتبر الجنيحة المسندة الى المتهم

منقطعة فقضي بسقوط الدعوى العمومية فيها  
بمضي ثلاث سنوات على ارتكابها مع انها من  
الجنيح المستمرة التي تحسب مدة السقوط فيها من  
تاريخ انقطاعها

وحيث ان الجنيحة المسندة للمتهم هي الهرب  
من تحت المراقبة وهو يكون بالوجود في محل  
حجرت الحكومة عليه الوجود فيه وعدم الوجود  
في مكان تعين عليه الوجود فيه فإدام المحكوم  
عليه بالمراقبة مخالفاً لما امر به او نهي عنه فهو  
متلبس بجنيحة الهرب وحيث تكون هذه الجنيحة  
مستمرة لا منقطعة

وحيث انه يلزم في الجنيح المستمرة احتساب  
المدة من تاريخ انقطاعها لا من تاريخ الدخول  
فيها وحيث يكون الحكم المطعون فيه قد طبق خطأ  
مادة ٢٥٢ من قانون تحقيق الجنايات

وحيث انه لم يمض من يوم ضبط المتهم الى  
اقامة الدعوى العمومية لجنيحة الهرب من تحت  
المراقبة ثلاث سنوات

وحيث ان محكمة اول درجة حكمت عليه  
بالحبس مدة شهر طبقاً للمادة ٥٥ عقوبات وهو  
حكم في محله ويتعين تأييده للأسباب الواردة فيه  
فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بقبول النقض والابرار  
المقدم من النيابة العمومية بالغاء الحكم المطعون  
فيه وحكمت بحبس المتهم مدة شهر واحد تأييداً  
لحكم الاستئناف وبالزامه بالمصاريف وان لم يدفع  
يعامل طبقاً للقانون

\*\*\*

﴿ ٢٩ ﴾

مصر استئناف مدني - ٢١ يناير سنة ٩٠٠  
محمد افندي لبيب المحامي - ضد - الحاج  
حسن الكفراوي  
اتعاب المحاماه

ان القاعدة الاصلية في القانون هي ان  
الشروط التي يتفق عليها المتعاقدون في كل أمر

من الامور المباحة التي تلزمهم وتكون نافذة عليهم  
كما هي الا ان القانون قد عدل عن هذه القاعدة  
فما يتعلق بمقابل اتعاب الوكيل فقرر في المادة  
« ٥١٤ » مدني ان الاتفاق بين الموكل ووكيله  
على مقابل معين لا يمنع من النظر فيه بمعرفة  
القاضي وتقدير المقابل بحسب ما يستصوبه

على ان وضع هذا الاستثناء لم يكن الا  
لحكمة ارادها الشارع وهي ان الموكل قد يكون  
أحياناً كثير الشغف بالأمر الذي يريد الوصول  
اليه بواسطة الوكيل او يكون مضطرب البال خائفاً  
من عدم امكانه الوصول الى مبتغاه الا بسعي  
شخص معين يثق بمقدرته او في أي حالة أخرى  
من مثل هذه الاحوال التي ربما تؤثر على افكاره  
تأثيراً يحمله على التمسك بالوكيل بمقابل يزيد  
كثيراً عما يقتضيه الأمر ولما كانت هذه المؤثرات  
غير كافية للحكم ببطلان العقد بحسب القواعد  
العمومية اذ هي ليست من قبيل الاكراه الادبي  
وليس فيها شيء من قبيل الغش والتدليس فالشارع  
وضع الاستثناء المحكي عنه وقاية لحقوق الموكل  
في مثل تلك الاحوال

يتج من ذلك ان الواجب على المحاكم عند  
النزاع في امر مقابل متفق عليه بين الوكيل والموكل  
ان لا تعمل بحكم الاستثناء الذوه عنه الا في مثل  
الحالة التي وضع الاستثناء لاجلها

محكمة مصر الابتدائية الاهلية بجلستها المدنية  
والتجارية المنعقدة علناً في يوم الاحد ٢١ يناير  
سنة ١٩٠٠ و ٢٠ رمضان سنة ١٣١٧ تحت  
رياسة سعادة أحمد فحجي بك رئيس المحكمة  
وبحضور حضرات محمود خيرت بك واسكندر  
عمون بك قضاة ومقرس افندي فهمي كاتب الجلسة  
أصدرت الحكم الآتي

في قضية استئناف محمد افندي لبيب المحامي  
الحاضر عنه نصر الدين افندي رغول

ضد

الحاج حسن الكفراوي الوارده الجدول  
العمومي سنة ٩٠٠ نمرة ٥

رفع محمد افندي ليلى المحامي دعوى أمام محكمة عابدين الأهلية ضد كل من الحاج حسن الكفراوي والحاج أحمد علي الكفراوي قال فيها أنه كان اتفق مع الحاج حسن الكفراوي المذكور بمقتضى عقد مؤرخ في ٩ نوفمبر سنة ٩٨ على أن يتولى المرافعة والمدافعة عنه في دعويين بينه وبين المدعى عليه الثاني وآخرين في مقابل مبالغ قدره ثمانون جنيهاً أفرنيكياً دفع منه النصف مقدماً ونهه بدفع النصف الباقي عند صدور الحكم النهائي لمصلحته في الدعويين المذكورتين أو في أحدهما إن استغنى عن رفع الثانية أو إن تصالح مع أخضامه في هاتين الدعويين وبعد تحرير هذا العقد كلفه المدعى عليه الأول بالحضور عنه أمام لجنة المعافاة بمحكمة مصر والأزبكية والجزيرة للمرافعة في دعاوي المعافاة التي تقدمت إلى تلك المحاكم من أخضامه وقد قام بذلك كما قام بمباشرة إحدى الدعويين المتفق عليهما وأخيراً تصالح الحاج حسن الكفراوي مع خصومه على ما كان متنازعا فيه بينهم وتحرر العقد بمعرفة أي بمعرفة المدعي وتصدق عليه من المحكمة ولم يبق نزاع بين الفريقين ولما انتهى الأمر على هذا الوجه طلب هو أي المدعي مؤخر انعابه عملاً بالشروط وقدرها خمسة وثلاثون جنيهاً عبارة عن ٣٤١٢ قرش صاغ و٢٠ فضه بعد تنزيل خمسة جنيهاً قبضها منه فوق مقدم الانعاب فامتنع عن الدفع ولذلك رفع هذه الدعوى طالباً بالحكم عليه بهذا المبلغ مع فوائده وأوقع حجزاً تحفظياً تحت يد الحاج أحمد علي الكفراوي المدعى عليه الثاني على ما يكون عنده للمدعى عليه الأول من النقود بقدر ما يوازي المبلغ المذكور وعشره نظير المصاريف وفوائده عن مدة سنة واحدة وطلب من المحكمة تثبيت الحجز المذكور وجعله نافذاً

وفي الجلسة أصر المدعي على طلباته واستد على عقد الاتفاق المحرر بينه وبين الحاج حسن

الكفراوي وعلى عقد الصلح الذي تحرر بين المذكور وخصومه

والحاج أحمد الكفراوي قرر بأنه ليس تحت يده نقود للحاج حسن الكفراوي

وأما الحاج حسن فرفع إلى المحكمة نتيجة كتابية مضمونها أن الأعمال التي قام بها المدعي لا تساوي المبلغ الذي استلمه بصفة مقدم انعاب وأن الصلح الذي تم بينه وبين خصومه ليس في مصلحته وأخيراً طلب الحكم برفض الدعوى وبملزومية المدعي بأن يرد إليه المبلغ الذي استلمه بعد خصم قيمة الانعاب التي قيدها المحكمة

والمحكمة الجزئية حكمت بتاريخ ٦ نوفمبر سنة ٩٩ برفض دعوى المدعي معتبرة أن الأعمال التي قام بها لا تساوي أكثر من المبلغ الذي وصله ومحمد افندي ليلى استأنف هذا الحكم بتاريخ ١٠ ديسمبر سنة ١٨٩٩ ضد الحاج حسن الكفراوي طالباً لغو الحكم المستأنف والزام الحاج حسن الكفراوي بأن يدفع إليه مبلغ ٣٤١٢ قرش و٢٠ فضه مع الفوائد القانونية من تاريخ الطلب الواقع في ٢٨ سبتمبر سنة ٩٩ والمصاريف

وفي الاستئناف كانت أقوال الخصمين بمعنى أقوالهما السابقة وقد أتى المستأنف على بيان أهمية الحقوق التي كان قائماً عليها النزاع وفائدة خصمه من الصلح الذي تم له على يده والذي بمقتضاه اعترف له خصومه بملكية سبعين فدان خلاف حقوق أخرى وأشار إلى الانعاب التي تحملها حتى توصل إلى عقد الصلح المذكور

#### المحكمة

بعد سماع المرافعة والإطلاع على الأوراق والمداولة قانوناً

حيث أن الاستئناف تقدم في ميعاده القانوني وحيث أن عقد الاتفاق المحرر بين محمد افندي ليلى والحاج حسن الكفراوي مشروطاً فيه صريحاً بأن مؤخر الانعاب تكون مستحقة لمحمد افندي ليلى في حالة ما إذا انتهى النزاع بين الحاج حسن وخصومه بطريق الصلح

وحيث أنه لا خلاف في كون الصلح المذكور قد تم فعلاً وانتهى به كل النزاع

وحيث أن القاعدة الأصلية في القانون هي أن الشروط التي يتفق عليها المتعاقدون في كل أمر من الأمور المباحة تلزمهم وتكون نافذة عليهم كما هي إلا أن القانون قد عدل عن هذه القاعدة المضطرة فيما يتعلق بمقابل انعاب الوكيل فقرر في المادة ٥١٤٥ مدي أن الاتفاق بين الموكل ووكيله على مقابل معين لا يمنع من النظر فيه بمعرفة القاضي وتقدير المقابل بحسب ما يستصوبه

وحيث أن وضع هذا الاستثناء لم يكن إلا لحكمة أرادها الشارع وهي أن الموكل قد يكون أحياناً كثير الشغف بالأمر الذي يريد الوصول إليه بواسطة الوكيل أو يكون مضطرب البال خائفاً من عدم إمكانه الوصول إلى مبتغاه إلا بسعي شخص معين يثق بمقدرته أو في أي حالة أخرى من مثل هذه الأحوال التي ربما تؤثر على أفكاره تأثيراً يحمله على التمسك للوكيل بمقابل يزيد كثيراً عما يقتضيه الأمر ولما كانت هذه المؤثرات غير كافية للحكم ببطالان العقد بحسب القواعد العمومية إذ هي ليست من قبيل الإكراه الأدبي وليس فيها شيء من قبيل الغش والتدليس فالشارع وضع الاستثناء المحكي عنه وقاية لحقوق الموكل في مثل تلك الأحوال

وحيث أنه ينتج من ذلك أن الواجب على المحاكم عند النزاع في أمر مقابل متفق عليه بين الوكيل والموكل أن لا تعمل بحكم الاستثناء المنووع عنه إلا في مثل الحالة التي وضع الاستثناء لاجلها

وحيث أن الحالة المرفوعة للمحكمة ليست في شيء من الأحوال المخصوصة التي سبقت الإشارة إليها وترى المحكمة أن محمد افندي ليلى يحق في طلب باقي انعابه

فبناء على هذه الأسباب

حكمت المحكمة حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً والفت حكم جزئية عابدين الرقم ٦ نوفمبر



فكثير من اعضائها لم تمكنهم حداثه سنهم من احراز الاختبار العملي والمعرفة التامة الضرورية لجلهم أهلاً للقيام بواجباتهم الوعرة نوعاً بكيفية مرضية للغاية الا ان نتائج تربية الزمان الذي يكون فيه تنمى علوم مدرسة الحقوق والاعتناء التام في انتقائهم ومراقبة أحوالهم تلافي تدريجياً على ما اتسم هذا الضعف . ومن الأمور المرغوب فيها كثيراً ازدياد عدد أعضاء النيابة عند ما تسمح بذلك الظروف نعم عند ما زادت الأعمال القضائية زيد في عدد الأعضاء بعض الزيادة حتى كانت النسبة بينهما التعادل تقريباً ولكن للأسف لم تمكن المحافظة على هذه النسبة لأن حيث طرأ عليها الزيادة الكثيرة في الأعمال وبقي عدد الأعضاء على ما هو عليه فكانت النسبة الآن التفاضل بينهما الا اني واثق بأن أولي الأمر في المالية يشعرون تمام الشعور بشدة احتياجنا لما ذكر وبأنهم سيعملون كل ما في وسعهم لمساعدتنا حتى يمكننا القيام بها على ما يرام عند ما تخف الأزمة المالية الحاضرة

قد تكلمت للآن على احوال النيابة الداخلية فقط لكن قبل ان اختم الكلام في هذا الموضوع يسرني كثيراً ان يمكنني ابداء وافر الشاء على ما وجد من حسن العلاقات بين النيابة والسلطة التنفيذية ذلك الامر الذي هو من الاهمية بمكان عظيم فان التجارب قد دلت على ان جميع البلاد التي تبصر الى نقطة التقدم الخصوصية التي يجدها الآن في القطر المصري استغرقت زمناً حتى وصلت الى تعادل السلطين التنفيذية والقضائية وعلمت كل واحدة منهما بحقوق الاخرى وان هذا النزاع كما حدث في البلاد الاخرى حدث في مصر كثيراً بحالة بينة اوجب للحكومة قلقاً ليس بالقليل فان ما كان يحصل من اجراء عمل تارة والرجوع عنه تارة اخرى يشبه في حركته بدول الساعة حيث يميل بدون قرار بقر عليه طوراً الى جهة الشمال وطوراً الى جهة اليمين ولكننا والحمد لله يمكننا ان نقول اننا في السنتين الاخيرتين وصلنا وصولاً عظيماً الى اقرب موازنة اعتدال

انتخاب جناب كوريت بك لها موقع القبول عند الجميع \*

فراحت نظارة الحفانية انه من المناسب ان تطلق السراح لجناب النائب العمومي الجديد وتعطيه الحرية التامة في كل اعماله الداخلية المختصة به ولم تتداخل في شؤونه الا في النادر وقد تحققت للنظارة تماماً حسن رأيا وصوابيته من اعطائها لجنابه الحرية التامة عند ما ظهرت نتائجه الجليلة فانه حصل تقدم عظيم في كل ما يتعلق به من الاعمال تقريباً وذلك لما له من المهارة والحزم وعلو الهمة

وبذلك صارت اعضاء النيابة يعتبرون النائب العمومي رئيساً حقيقياً لا مجرد رئيس أعلى منهم بل زاد في أعينهم اعتباراً وأهمية وجئنا لخل الذي اشار سلفي جناب السير جون سكوت يمكنني ان اقول انه زال وزيادة على ذلك ان كل ما يجيء من أنواع الترقيات والشفاعات من الخارج يجعل في زوايا الاهال ولا يعار الا اذناً صماء مع انه في بعض الاحيان كان له تأثير عظيم عند ما كان في يدهم امر التعيين والترقي حتى اننا لم نخل من عناء بعض المقاساة حالة تغلبها في الايام الاولى للنيابة وبدأ اعضاء النيابة يشعرون بان الترقيات والتقلات تمنح الآن بحسب اهلية واستحقاق المترشحين وحسب مقتضيات الاعمال ولا تكون بالصناعة والحاباه الشخصية او التأثير الاجنبي فحصل بذلك نتيجة عظيمة جداً لانهم علموا علم اليقين ان السبب الوحيد في الترقي والمكافأة هو في الاوان المناسب ليس الا بالجد والنشاط وبذل كل الجهد في تأدية الواجب ولا شك في ان هذا يحث اهل القضاء الحديث السن ويوجد فيهم روح النشاط والغيرة ويحرصهم على العمل بكل مافي وسعهم

وزيادة عن كون النيابة تقاسي اثر مسائل الحبابه السابقة التي كانت سائدة في الازمنة السالفة فانه يوجد منبع ضعف آخر وهو ان الاعضاء التي يراد تعيينها في النيابة لا تؤخذ الامن ميدان ضيق نوعاً وبما ان النيابة لم تزل حديثة العهد

سنة ٩٩ والزمتم المستأنف عليه ان يدفع الى المستأنف ثلاثة آلاف واربعماية واثني عشر قرشاً وعشرين فضة وفوائده القانونية باعتبار المائة خمسة في السنة من يوم الدعوى ٢٨ ستمبر سنة ٩٩ الى يوم السداد وبالمصاريف

\*\*\*

### الحاكم الاهلية

ترجمة التقرير المرفوع من جناب المستشار القضائي عن سنة ١٨٩٩

(تابع ماقبله)

وفي هذه السنة زرت مرة اخرى جميع الجهات السابق ذكرها وفتشت محاكمها فقي صدقاً لا يزال عمال المحكمة يشكون كثيراً من الصعوبات التي يجدهونها في طريق الحصول على منازل مناسبة والحصول على الاشياء الضرورية للمعيشة الا اني لا اظن ان الحالة تضطربنا الى ان التغيير فيها يكون حالاً ائماً ان بقيت على ما هي عليه وتقدر رفع هذه التظلمات التي يشكون منها فيكون من المحتمل ان نظارة الحفانية تضطر أخيراً الى الرجوع عما قرره في العام الماضي أما سواهج قضا محكمه جديدة يشتغلون في بنائها الآن وستفتح ابوابها في هذه السنين وبنائها على كيفية احسن وأعظم كثيراً من التي كانت قبلها وبنيني ان تكون جميع المحاكم الجزئية التي تشيد في المستقبل على هذا النسق الحسن والشكل الجميل النيابة الاهلية

في شهر فبراير سنة ١٨٩٨ قال السير جون سكوت في تقريره عن سنتي ٩٦ - ٩٧ في الوجه الخامس منه ما يأتي

« وقد عادت وظيفة النائب العمومي في المحاكم الاهلية فاستندت الى احد الاوروبيين بعد ان ان تولاهما اثنان من الوطنيين وذلك لما رؤى من ان تعيين احد الوطنيين فيها كان سابقاً اوانه فان الحلل كان قد أخذ يتطرق الى النيابة وتقرر ان يرجع مؤقتاً الى ما كان جارياً من قبل من اسناد هذه الوظيفة الى احد الاوروبيين ووقع

يتساوى بسببها البندول وان العلاقات بين نظائري الحاقية والداخية وبين مرؤسهما في المديريات تحسنت جداً وازدادت بينهما المحبة القلبية وزال ما كان يشوش على الفكر من سوء التفاهم والتعارض وان نقص عدد الجنائيات المهمة والزيادة في نسبة الاحكام بالمعقوبة الى عدد القضايا المقدمة للفصل فيها كما تبرهن عليه الاحصائيات يمكنني حقاً من القول بأنهما مسبيان بمقدار عظيم عن تحسن تلك العلاقات

### مجموعة الاحكام

قد اخترت لنشر الاحكام الصادرة من المحاكم الاهلية خطة جديدة فانه لمهد غير بعيد لم تكن نشرة رسمية لهذه المحاكم تصدر فيها احكامها ولكن منذ خمس سنوات قام نائب مجتهد بقلم القضايا في الاسكندرية وهو المسيو شراباتي بنشر مع مساعدة من نظارة الحاقية في الشهر مرتين مجلة معنونة باسم «القضاء» يدرج فيها ما يتيسر له جمعه ويراه مستحق النشر من الاحكام التي تصدرها المحاكم الاهلية وكان يشفعها في بعض الاحيان بما يراه من الملحوظات كما هو جار في مجموعتي الاحكام الشهريتين المعروفتين «بدالوز وسريه» ولا شك ان هذه المجلة أنت من وقت نشأتها بنفع مهم للمحاكم الاهلية بل للعموم فاستحق المسيو شراباتي عظيم الشرف لاجتهاده وابشكاره لهذا العمل الجليل الا انه بالضرورة يصعب جداً على الفرد من الناس بدون ان تمد له يد المساعدة جماعه ممن رجحت عقولهم وتفادوا بلبان الخبرة ان يحصل على الدوام وبدون انقطاع على مقدار كاف من احكام سديدة نافعة يمكن من حسن ترتيبها والاعتناء بشأنها وتلخيص نتائجها بدقة على الوجه اللازم بل ولا يمكن على انفراد من الوصول الى نشر مجلة مشتملة على احكام متنوعة المبادئ في أوقاتها المحددة

فلهذه الصعوبات وصعوبات أخرى لم تكن مجموعة المسيو شراباتي في آخر أمرها حائزة لكل الرضاء من العالم القضائي وحينئذ ان الاوان

الذي يجدر بنظارة الحاقية ان تتولى أمر تلك النشرة التي لا تخلو من صعوبة ما ومباشرتها رسمياً وبناء عليه تنشر الآن النظارة مجلة عنوانها «بالمجموعة الرسمية للمحاكم الاهلية» تحت ملاحظة مفتشي لجنة المراقبة وأول عدد منها ظهر في ١٥ يناير سنة ١٩٠٠ وستظهر في المستقبل في أول يوم من كل شهر محتوية على نحو الاربعين صحيفة مشتملة على أهم الاحكام الحديثة مع ملخصاتها بالعربية والفرنساوية والانجليزية وملحوظات عند الاقتضاء وعلى منشورات لجنة المراقبة القضائية متى كانت ذات فائدة عمومية وعلى ما يصدر من الاوامر العالية مع شروحات مختصرة وعلى كل ما قد يفيد المحاكم الاهلية والعالم القضائي بوجه عمومي وما دامت ترد لادارة الجريدة بدون انقطاع من محكمة الاستئناف وكافة المحاكم الاهلية الاحكام المهمة في المبادئ القضائية يؤمل ان تكون هذه المجموعة الجديدة في الحقيقة كاملة مفيدة نعم انه لا يمكننا بالطبع ان نبدي فيها الآن رأينا القاطع ولكنني أرى من مجموع الوسائل ما يمكنني من القول بأنها ستصبح أحسن من تلك بكتير جداً

### المحاكم الشرعية

ان عدد الشكاوي التي تقدمت لنظارة الحاقية في الاشهر الاولى من السنة الماضية كان في ازدياد عظيم وكأنه كان ينادي باستصواب ادخال بعض تعديلات في تشكيل تلك المحاكم وبناء على ذلك قد عرض الحاق قاضيين مسلمين من قضاة محكمة الاستئناف الاهلية بالمحكمة الشرعية العليا بحيث يكونان عضوين مستديمين في تلك السلطة الاستئنافية لتكون محكمة مركبة من خمسة أعضاء برأسهم سماعة قاضي مصر الا أن ذلك قد صادف معارضة شديدة فترك مؤقتاً لكن تقرر تشكيل لجنة متنوعة ممن لهم الدراية التامة لاجل البحث والتدقيق في الموضوع كله بامعان نظر وروية

وقد أمضى فضيلة مفتي الديار المصرية الجديد الاستاذ الشيخ محمد عبده الذي كان قاضياً في محكمة الاستئناف الاهلية سابقاً كل فصل الصيف

في تفتيش المحاكم الشرعية في الوجه البحري والقبلي تفتيشاً دقيقاً وقدم تقريراً مستوفياً عن احوالها وعن التعديلات المهمة التي استنسب ادخالها في الادارة والاجراءات معاً وستفحص اللجنة هذا التقرير وتقرر ما يلزم اتخاذه من اجل التدابير لاجل الحصول على ترقية تلك المحاكم ترقية عامة وقد عقدت اللجنة جالسها الاولى في سراي نظارة الحاقية في ١٦ دسمبر سنة ١٨٩٩

وفي تقريري العام الماضي استأثرت الانظار الى الحال العظيم الموجود في دفترخانة محكمة مصر الشرعية الكبرى وقلت ان نظارة الحاقية استدبت بعض مستخدميهما برضاء سماعة قاضي مصر لترتيب قلم السجلات

ولا يسعني الا ان ابدي مزبد سروري حيث يمكنني القول الآن بان نتيجة ذلك كانت عظيمة جداً وكان النجاح تاماً فانه مع قلة الزمن حصل تقدم عظيم في هذا القلم قلم السجلات ذي الاهمية الكبرى من حيث الهيئة والانتظام وحسن العمل فانه في مدة البانسة الشهور الاخيرة صار الاطلاع على عقود الخمس والعشرين سنة الاخيرة وترتيبها ترتيباً جيداً مع عمل فهرست لها والعقود المتعلقة باليوع والزواج والطلاق والوقيات وغير ذلك من الاجراءات الاخرى المتعلقة بالاموال غنية كانت او شخصية صار جمعها وترتيبها وتنظيمها تنظيماً حسناً على حسب ترتيب السنين واسماء المتعاقدين وكل عقد من هذه العقود اعطي له رقم يمتاز به ولكل سجل نمرة متسلسلة وعمل له فهرست فهذه الاعمال تحسنت الحال وصار من يطلب صورة حجة أو وقفية من العقود المسجلة أثناء الخمس والعشرين سنة الاخيرة يمكنه الحصول عليها بعد مسافة لا تزيد عن ربع ساعة بعد ان كان ينتظر على الاقل ثلاثة اشهر ان لم تقل ستة او تسعة وقد زرت حديثاً هذا القلم وتحققت هذه النتيجة حيث بطريق الصدفة قدمت طلبات صور حالة وجودي هناك ولم يكن نظرت من قبل فطلبت



مشفوعة بالفهارس اللازمة لسهولة البحث والاعتباس ولم يفتأ ان تنبه الى ما تراه من تخالف لقضاء وتناقضه

ثم نشر حضرة القانوني الفاضل عزتو يوسف بك آصاف مجلة المحاكم منذ ١٠ أعوام وهي على مثال جريدة الحقوق تماماً . وكان حضرة العالم القانوني الفاضل والحامي الشهير الافوكاتونقولا افندي توما قد أصدر مجلة الاحكام برهه من الزمان وكانت تشريعية تشتمل على قليل من الاحكام وكثير من المقالات والمباحث الفلسفية القانونية

ومنذ ٧ سنوات ظهرت مجلة القضاء لحضرة الفاضل المسيو شراباتي وهي تنشر الاحكام وملخصاتها ومنشورات لجنة المراقبة فقط فهي اضيق نطاقاً من الحقوق والمحاكم واحداث منها زمناً

وأما مجموعة الاحكام التي اصدرتها الحاقية حديثاً فلم تأت بشيء جديد لم تأت الحقوق والمحاكم سوى انها تذكر ملخصات الاحكام ومنشورات لجنة المراقبة بالفرنسية والانكليزية فضلاً عن العربية . ولا يخفى ان هذه المجالات القضائية وجدت لاجل المحاكم الاهلية فقط وقضاة هذه المحاكم والمترافعون امامها والاهالي كلهم يعرفون العربية وهم في غنى عن الملخصات باللغتين الاجنبيتين . ومما لا يحسن السكوت عنه ان معظم الاحكام المنشورة في المجموعة

وقت شاء بدون ان يكاف باظهار الاسباب وبدون أي تدخل قضائي مهما كانت الحال ( البقية تأتي )

\*\*\*

### مجموعة الاحكام

جاء في جريدة الراشد المصري الغراء ما يأتي ويقول جناب المستشار انه لم يهد غير بعيد لم تكن نشرة رسمية لنشر الاحكام ومن كلامه يفهم انه لم تكن جريدة موجودة لهذه الغاية قبل مجلة القضاء التي اصدرها حضرة المسيو شراباتي وان مجلة القضاء هذه أنت بنفع مهم للمحاكم ثم قال - وان افراد المسيو شراباتي بالعمل وعدم وجود مساعد له جعل مجلته غير حاضرة لكمال الرضاء ولهذا صدرت المجموعة الرسمية للمحاكم الاهلية

والحقيقة ان المرحوم امين شميل المحامي أول من ابتكر هذه المجموعة في مصر اذ أصدر مجلة الحقوق منذ ١٥ عاماً وبعد وفاته توليها حضرة الفاضل سليم افندي بسترش و ابراهيم افندي جمال المحامين وهي تنشر الاحكام مع ملخصاتها ومنشورات لجنة المراقبة والاوامر المالية والمنشورات والقرارات والتقارير ولم تزل الى الآن توسع نطاقها وهي الآن تنشر كل ما افاد من أحكام محكمة الاستئناف العليا والمحاكم الابتدائية وجعلت لكل سنة مجموعة منها

من رئيس كتبة ذلك القلم ان يحضر لي اصل العقود المطلوب أخذ صورها فاع كون بعض تلك الطلبات كان لصور عقود مضت من مدة تزيد عن عشرين سنة قد ابرز الاصل في بضع دقائق وحررت صور منه في الحال وكما ان هذا العمل جار هنا في محكمة مصر كذلك هو جار في بعض المحاكم الشرعية الاخرى سيما في محكمة بنها والخير الذي نشأ فيها بسبب ذلك تقدم عظيم والمأمول انه بالتدريج تكون دفتراخان كل المحاكم الشرعية في البلاد المصرية على هذا النسق الحسن وتصل الى درجة عظيمة من التقدم وان كان ذلك يستلزم كثيراً من الزمن ويحتاج الى عناء شديد وبعض من المال ولناسبة ذكر المال يمكنني ان ابدى ملحوظة وهي ان أقل نخر يتخبر به ان هذا التعديل المهم الذي عمل لم نحتاج فيه الى مصاريف زيادة عن المصاريف الاعتيادية من نظارة المالية بل تم بواسطة وسائل نظارة الحاقية فقط

وحيث اننا في معرض الكلام عن المحاكم الشرعية استلفت الانظار الى مسألة مهمة الا وهي مسألة اقتران احد المسلمين بزوجة مخالفة لدينه امام السلطة الشرعية فقد اشتكى لي البعض حديثاً بخصوص ذلك . مثلاً امرأة انكليزية جاءت من بلادها حديثاً وليس عندها علم قط بالشريعة الاسلامية والعوائد المحلية - ورغبت زواجها بشاب مصري فتقدمت امام القاضي طالبة زواجها به معتقدة ان ذلك الاقتران مضمون مستديم كانه حصل في لوندون على يد كيريكي انكليزي حينما يهدي اليها ورقة عقد الزواج ثم لا تلبث الا وقد طلقت منه او تزوج عليها فيحصل ما يحصل حيث انها لم تكن عالمة بشريته قبل

فالاولى ان يكون هناك بعض الطرق لاحاطة النساء الاوروبيات اللاتي يرمن الاقتران بمصريين علماً باحكام الشريعة الاسلامية الغراء المتعلقة بالطلاق ولاحاطتها أيضاً علماً بان الزواج هو الذي يملك عصمة زوجته بحيث له ان يطلقها في أي



الرسمية نشرت من قبل في الحقوق والمحاكم . فلا ندري لماذا أغفل جناب المستشار ذكر هذه المجالات الختوية واقصر على ذكر احدهن وأضيهن زلفاً ولا نعلم لماذا يحسب ان مجموعة الاحكام قد قضت الغرض مع ان لا منية لها على غيرها

### اعلان

من محكمة الموسيقى الجزئية

عن مبيع مقولات محجوزه بالمزاد العمومي انه في يوم الثلاثاء ٢٧ مارس الساعة ١٠ افرنكي صباحاً موافق ٢٦ القعدة سنة ١٢١٧هـ لاله بشارع الساحدار بجوار حارة السنانين قسم الجماليه سيصير مبيع مقولات محجوزه بالمزاد العمومي تعلق الحاج امان الحيلوي السوداني الزيات التمرير بالنفلي بناء على طلب الشيخ خليل يوسف الخليلي التاجر بالجماليه بمصر تنفيذاً للحكم الصادر من محكمة الموسيقى الجزئية بتاريخ ٢٣ ارس سنة ٩٨ وسبق توقيع الحجز التنفيذي عليها بتاريخ ١٣ اغسطس سنة ٩٨ فعلى من يرغب المشتري الحضور في اليوم والساعة والمحل الموضحين اعلاه ومن يرسي عليه المزايد يدفع الثمن فوراً ومن يتأخر يعاد المزايد على ذمته فان نقص يلزم بالفرق وان زاد يضاف على مبلغ البيع محرراً في ١٠ مارس سنة ١٩٠٠ والقعدة سنة ١٣١٧ بسراري المحكمة بمصر نائب الباشمحضر بالموسكي امضا

### اعلان

انه في يوم السبت ٣١ مارس سنة ١٩٠٠ الساعة ١٠ افرنكي صباحاً بسوق امياه

سبياع بالمزاد العمومي شبهر أصفر صاغ سليم سن ٤ تقريباً وجاموسه بيضا بلدي صاغ سليم سن ١٠ تقريباً ملك ابراهيم خليفه من الكوم الاحمر حيزه وصار توقع الحجز عليهم بمعرفة حضرة حامد افندي حمدي المحضر بمحكمة الحيزه بتاريخ ٣ مارس سنة ١٩٠٠ تنفيذاً للحكم الصادر من محكمة الحيزه الجزئية بتاريخ ٢ أكتوبر سنة ١٨٩٩ وممان بتاريخ ١٨ نوفمبر سنة ١٨٩٩ وهذا البيع بناء على طلب سليمان افندي محمد وفاء لمبلغ ٨٠٦ و ٢٠ ثمانية وستة غروش وعشرون فضه الباقي من المحكوم به والمصاريف خلاف ما يستجد من المصاريف فكل من له رغبة في مشتري ما ذكر عليه ان يحضر في اليوم والساعة والمحل الموضحين بهذا الاعطاء المزايد اللازم بالعمله الصاغ ومن يرسي عليه آخر عطا يدفع الثمن فوراً وان تأخر يعاد البيع على ذمته فان نقص مرسي المزايد الثاني عن مرسي المزايد الاول يلزم بالفرق وان زاد عن ذلك يضاف لجانب المحجوز عليه

محرراً في ١٤ مارس سنة ١٩٠٠

نائب باشمحضر محكمة الحيزه

حسن احمد

محكمة المواد الجزئية والمصالحات بمغاغه

### اعلان بيع عقارات

نشره اولي

ليكن معلوم لدى العموم انه في يوم الاثنين ١٦ ابريل سنة ١٩٠٠ الساعة ٨ افرنكي صباحاً باودة المزايدات بسراري المحكمة بمغاغه بناء على حكم نزع الملكية الصادر من هذه المحكمة بتاريخ ٢٦ فبراير سنة ٩٠٠ في قضية اسطفانوس جرجس بناوي وعبد المسيح يوسف وجرجس يوسف المقيمة بمجدول المحكمة سنة ٩٠٠ نمرة ١٣٠ ضد حسن عثمان حسن وعلي محمد عثمان حسن ومحمد حسن ومحمد محمد القاضي

ذلك الحكم بنزع ملكية المدعي عليهم من ثلاثة افدنه وستة عشر قيراط كائنه بناحية شادونه وبيعها بالمزاد العمومي قسماً واحداً وفاء لمبلغ ٣١٥٥ قرش ١٠ فضه قيمة المحكوم به والمصاريف وقد تسجل هذا الحكم بمحكمة بني سويف الاهلية اول مارس سنة ٩٠٠ نمرة ٧٨ وبناء على طلب اسطفانوس جرجس بناوي وعبد المسيح يوسف وجرجس يوسف المزارعين من ابشاق

### ضد

حسن عثمان وعلي محمد عثمان حسن ومحمد

حسن ومحمد محمد المزارعين من شادونه

سيصير مبيع الثلاثة افدنه وستة عشر قيراط الكائنه بناحية شادونه ومكلفة باسم محمد عثمان حسن مورثهم وهي فدان و ٨ قرايط بقبالة الحلفايه الفوقانية حدها البحري السيد طه والقبلي السيد حسن والشرقي جبل والغربي جسر وستة عشر قيراط بالقبالة المذكورة قطعه واحدة حدها البحري ورثة احمد عبد الصمد والقبلي احمد عطا والشرقي جبل والغربي جسر وعشرين قيراط بقبالة الحلفايه التحتانيه قطعه حدها البحري السيد طه والقبلي السيد طه والغربي ورثة عمر احمد والشرقي جسر و ٢٠ قيراط قطعة واحدة بالقبالة المذكورة حدها البحري السيد طه والقبلي ورثة هندي فرغلي والغربي قبالة الصنطه والشرقي جسر

وقد تحدد لانتاج المزايدة في العقارات المذكورة مبلغ ٣٣٠٠ ثلاثة آلاف وثلاثمائة قرش فعلى من يرغب المشتري الحضور في اليوم والساعة والمحل الموضحين اعلاه وله الاطلاع على شروط البيع وحكم نزع الملكية وقت ما يريد محرراً بسراري المحكمة بمغاغه في ١٩ مارس سنة ٩٠٠ و ١٨ القعدة سنة ١٣١٧

كاتب اول محكمة مغاغه

محمد حسين

( طبع بالمطبعة العمومية )